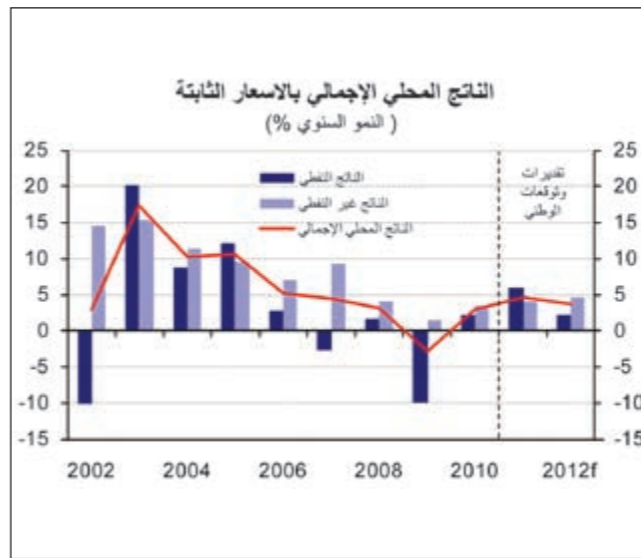
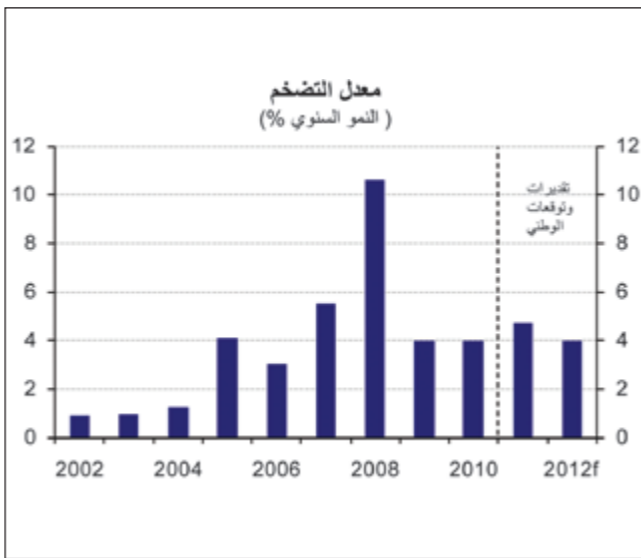


القطاع الاستهلاكي سيواصل أداءه القوي

# «الوطني»: 3,8% النمو المتوقع للاقتصاد الكويتي في 2012



## 3 عملاء لـ «الوطني» يفوزون بألفي دينار في حملة بطاقات الوطني الائتمانية



وأشار «الوطني» إلى ان المستثمرين وواضعي السياسات والمحللين يتوقعون أن يرتفع الإنفاق على البنية التحتية (وتأثيراته غير المباشرة) متى يتم إطلاق الشركات ذات الملكية المشتركة بين القطاعين العام والخاص ويبدأ العمل بها سريعا، وكان التقدم على ذلك الصعبد محسودا إلى حد ما، ويؤمل ألا يتأخر إطلاق أكبر شركتين من تلك الشركات عن الربع الأول من العام 2012. ولغت الوطني إلى أن معدل التضخم في أسعار المستهلك قد بلغ 4,8٪ في العام 2011 مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية. ويتوقع «الوطني» أن تراجع هذا التضخم إلى 4,0٪ في العام 2012 مع تراجع ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية، وفي تلك الأثناء سيبقى الوضع المالي للكويت قويا جدا، إذ سجلت الكويت الفائض الثاني عشر على التوالي في السنة المالية 2010/2011، بقيمة 5,3 مليارات دينار (21٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، ويتوقع أن تسجل فائضا أكبر آخر في السنة المالية 2011/2012 قد يتجاوز 9 مليارات دينار.

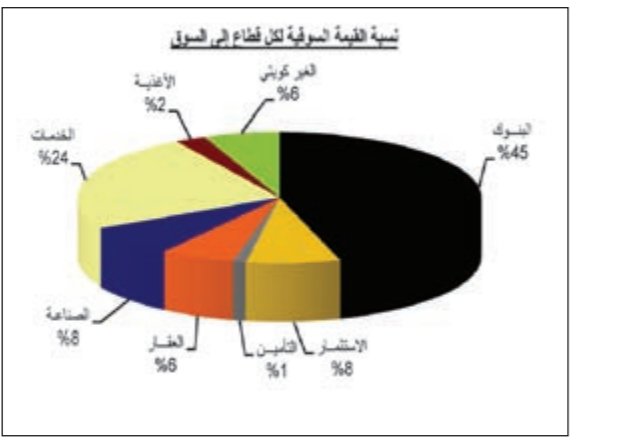
2,7 مليار دينار، فيما ارتفعت القيمة الإجمالية لمبيعات القطاع الاستثماري بنسبة 53٪. وأشار «الوطني» إلى أن خطة التنمية تضمنت مصروفات بقيمة 5 مليارات دينار على البنية التحتية في السنة المالية 2010/2011، وقد أنفقت الحكومة ما يقدر بنسبة 60٪ من هذا المبلغ، وفي السنة المالية الحالية 2011/2012 (التي تنتهي في مارس)، تقضي الخطة بإنفاق 5,4 مليارات دينار، وتوقع ارتفاع وتيرة الإنفاق في نسبة 70٪ - 75٪ في العام 2012.

وقد شكر الفائزون البنك الوطني على جوائزهم القيمة وعروضه المتواصلة طوال العام. ويعزز بنك الكويت الوطني ريادته في قطاع البطاقات الائتمانية في الكويت من خلال حرصه الدائم على مكافأة عملائه بالعديد من العروض والمزايا الحصرية لحاملي بطاقات الوطني الائتمانية. ويسعى بنك الكويت الوطني دائما من خلال تعاونه الوثيق مع

أعلن بنك الكويت الوطني عن فوز مجموعة ثانية من عملائه بـ 2000 دينار في حملته المتواصلة لمكافأة حاملي بطاقات الوطني الائتمانية التي تستمر حتى نهاية الشهر الجاري. وتتبع هذه الحملة لحاملي بطاقات الوطني الائتمانية فرصا للفوز بـ 2000 دينار أسبوعيا بالإضافة إلى الجائزة الكبرى البالغة 20000 دينار بنهاية الحملة. ويحصل حاملي بطاقات الوطني الائتمانية على فرصة واحدة لدخول السحب مقابل كل 20 دينارا يتم إنفاقها تراكميا من خلال استخدام بطاقة الوطني الائتمانية للعمليات الشرائية أو السحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي داخل الكويت، كما تستضعف فرص الفوز لدخول السحب مقابل كل 20 دينارا يتم إنفاقها تراكميا خارج الكويت. والفائزون الثلاثة الجدد في السحوبات الأسبوعية لهذه الحملة هم: كرسو بكر ومنى الشمالي وتوفيق خالد عوقل.



## «بيان»: نحتاج لامتلاك رؤية اقتصادية ذات جدية في التنفيذ



قال التقرير الأسبوعي لشركة بيان للاستثمار أن سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تداولات الأسبوع الماضي مسجلا تباينا لجهة إغلاق مؤشره الرئيسي، حيث تمكن المؤشر السعري من تحقيق ارتفاع بسيط، في حين تراجع المؤشر الوزني بشكل طفيف في ظل عمليات جني الأرباح التي كانت حاضرة خلال بعض الجلسات. ولفت التقرير إلى ما صرح به وزير المالية عن أن الكويت تنفذ خطة تنموية طموحة تستهدف النهوض بالبلاد في مجالات مختلفة، وذلك عبر مشاريع كبرى تسعى الحكومة من خلالها إلى إطلاق قدرات القطاع الخاص وتعزيز دوره في مسيرة التنمية، وتحريك قطاعات السوق المختلفة في شكل متوازن، بما يحقق التنمية المستدامة، ويعيد للكويت دورها كمرکز مالي مهم على مستوى المنطقة والعالم.

الكويت ثالث أعلى احتياطات نقدية ضمن منظومة دول مجلس التعاون وآخر الأرقام المنشورة تشير إلى بلوغها مستوى الـ 250 مليار دولار. وتحقق السيئاريو المخيف سوف يؤثر سلبا على هذا المصدر مفترق طرق ولن تتمكن من التنبؤ بمساره المحتمل قبل نهاية النصف الأول من عام 2012 على أدنى تقدير. وخطورته أن انزلاقه إلى سيئاريو مخيف سوف يعني انتكاسة خطيرة ودخوله حلبة ما بين الركود العميق والكساد والفارق بين الركود العميق والكساد هو في مستوى النمو السالب وفترة استمراره ولن يقل أهونه عن سنتين. وتعتهد دول النفط على مصدرين للتعايش مع ظروف سيئاريو الأزمة المخيف: المصدر الأول هو دخل النفط ولأن دعم الطلب عليه بات ياتي من الاقتصادات الناشئة وهي في معظمها تعتمد الصادرات السلعية بالغة نتيجة إصابة أسواقها الأوروبية والأمريكية. ولأنها - أي دول النفط - لم تكن حصيفة بما يكفي للسيطرة على نفقاتها العامة في السنوات الأخيرة والجاري منها تحديدا فسوف يوقعها فقدان المرونة الناتج عن ارتفاع سعر التعادل لبرميل نفطها في موازنتها في ورطة بما يدفعها إلى تحقيق عجز مالي سنوي كبير. ولأن الكويت كانت الأقل حصافة في سياستها المالية لذلك ستكون واحدة من أكبر المتضررين حال هبوط أسعار النفط بعيدا تحت مستوى الـ 90 دولارا للبرميل. وتعتمد دول النفط في مصدرها الثاني في مواجهة أزمة محصلها على طبقة الفصح التي كونتها في زمن رواج سوق النفط ولدى



تشاوط ملحوظ في صادرات النفط الكويتي خلال السنة المالية الحالية

الحالية بكاملها وبالغة نحو 12,3071 مليار دينار. وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما فإن قسيمة الإيرادات النفطية المتوقعة لمجمّل السنة المالية الحالية سوف تبلغ نحو 27,8 مليار دينار وهي قيمة أعلى بنحو 15,5 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1,1382 مليار دينار إيرادات غير نفطية فإن جملة إيرادات الموازنة الافتراضية للسنة المالية الحالية ستبلغ نحو 28,9 مليار دينار مقارنة بإعتمادات المصروفات فيها والبالغة نحو 19,435 مليار دينار أي أن النتيجة ستكون تحقيق فائض افتراضي في الموازنة بما قيمته 9,5 مليارات دينار للسنة المالية الثالثة عشرة على التوالي. أسعار النفط كما ذكر التقرير أن الكويت ستبدأ مع بداية الأسبوع الجاري حقبة جديدة نأمل أن تكون أفضل من سابقتها فأخطاء الإدارات السابقة كانت جسيمة ومعها باتت

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي انه وبنهاية شهر يناير 2012 انخفضت عشرة أشهر من السنة المالية الحالية 2012/2011 وظلت أسعار النفط مرتفعة فوق حاجز الـ 100 دولار للبرميل وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يناير 2012 نحو 111,7 دولارا وهو ثاني أعلى معدل للسنة المالية الحالية علما أن معدل شهر أبريل 2011 كان أعلى معدل لسعر برميل النفط الكويتي عند نحو 115,8 دولارا وحقق معدل شهر يناير ارتفاعا بلغ نحو 5,1 دولارا للبرميل عن معدل شهر ديسمبر 2011 والبالغ نحو 106,6 دولارا أميركية للبرميل.

ومع هذا الشهر بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهر العشرة الأولى من السنة المالية الحالية 2012/2011 - من أبريل 2011 إلى يناير 2012 - نحو 108,1 دولارا بزيادة بلغت نحو 48,1 دولارا للبرميل أي بما نسبته 80,2٪ من السعر الافتراضي الجديد المقرر في الموازنة الحالية والبالغ 60 دولارا للبرميل وهو سعر يزيد بنحو 29,7 دولارا للبرميل أي بما نسبته 37,9٪ عن معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهر العشرة الأولى من السنة المالية الفائتة - من أبريل 2010 إلى يناير 2011 - والبالغ نحو 78,4 دولارا للبرميل وهو أيضا يزيد بنحو 25,5 دولارا أي بما نسبته 30,9٪ عن معدل سعر برميل النفط الكويتي للسنة المالية الفائتة 2010/2011 والبالغ نحو 82,6 دولارا للبرميل. وللتذكير فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي للسنة الميلادية 2011 نحو 105,7 دولارا بارتفاع ملحوظ بلغ نحو 29,2 دولارا أي بما نسبته 38,2٪ عن معدل سعر برميل النفط الكويتي للسنة الميلادية 2010 والبالغ 76,5 دولارا للبرميل وسجل معدل شهر

## الكويت المتضررين في حال هبوط أسعار النفط تحت مستوى الـ 90 دولارا



## 583,5 مليون دينار قيمة الأسهم المتداولة خلال يناير

ذكر التقرير أن أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال تعاملات شهر يناير 2012 كان أكثر نشاطا مقارنة بشهر ديسمبر 2011 إذ ارتفعت مؤشراته الرئيسية جميعها بما فيها قيمة المؤشر العام وإن بشكل طفيف جدا. إذ ارتفع مؤشر الشال حين أقل الشهر ليسجل 450,8 نقطة مرتفعا بنحو 0,6 نقطة أي ما نسبته 0,1٪ وكان إقفاله في نهاية العام الفائت عند نحو 450,2 نقطة. وسجل مؤشر الشال أعلى قراءة له خلال تعاملات الشهر عندما وصل إلى 451,8 نقطة في يوم الأحد الموافق 29 يناير 2012 بينما سجل المؤشر أدنى مستوى له عندما بلغ 441 نقطة في يوم الاثنين الموافق 9 يناير 2012. من جهة أخرى بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 583,5 مليون دينار أي ما يعادل 204,3 ملايين دولار مرتفعة بما قيمته 127,3 مليون دينار أي بما نسبته 27,9٪ عن مستوى الشهر الذي سبقه والبالغ 456,3 مليون دينار. ويذكر أن أعلى قيمة للأسهم المتداولة في يوم واحد قد تحققت خلال شهر يناير 2012 عندما بلغت نحو 39,3 مليون دينار بتاريخ 2012/01/17 في حين بلغت قيمة الأسهم المتداولة أداها بتاريخ 2012/01/03 عند 12,8 مليون دينار. وقد بلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة نحو 26,5 مليون دينار (22 يوم تداول) مرتفعا ما قيمته 4,8 ملايين دينار أي نحو 22,1٪ عن مثيله لشهر ديسمبر 2011 والبالغ 21,7 مليون دينار (21 يوم تداول) وإن استمر مؤشر سيولة السوق في الارتفاع فلا بد أن يلحقه مؤشر الأسعار والعكس أيضا صحيح. وارتفعت كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر بنحو 2990,9 مليون سهم وهو ارتفاع تعادل نسبة 190,9٪ صعودا إلى مستوى 6279,9 مليون سهم مقارنة بشهر ديسمبر 2011 الذي سجل مستوى 3288,9 مليون سهم وهو ليس بالضرورة مؤشرا

إيجابيا وربما فيه عودة للمضاربة على الأسهم الرخيصة وبعضها في أوضاع صعبة. وبلغ المعدل اليومي للأسهم المتداولة نحو 285,4 مليون سهم مرتفعا ما نسبته 82,3٪ عما كان عليه في شهر ديسمبر 2011 كما شهد عدد الصفقات المبرمة ارتفاعا بنحو 33,7 ألف صفقة وهو ارتفاع تقارب بنسبة 79,5٪ حين بلغ نحو 76 ألف صفقة بمعدل يومي بلغ 3,5 آلاف صفقة مقارنة بنحو 42,3 ألف صفقة وبمعدل يومي بلغ نحو 2 ألف صفقة في شهر ديسمبر 2011. وذكر التقرير أن إجمالي القيمة الرأسمالية لـ 214 شركة بلغ بنحو 29,32 مليار دينار وعند مقارنة قيمتها ما بين نهاية يناير 2012 ونهاية ديسمبر 2011 نلاحظ ارتفاع إجمالي القيمة الرأسمالية بحدود 67,4 مليون دينار أي ما نسبته 2,2٪ مقارنة بنحو 29,26 مليار دينار في نهاية 12/31/2011. وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت قيمتها الرأسمالية خلال الشهر 62 شركة من أصل 214 شركة مقابل

هبوط أو قيمة لـ 76 شركة في حين لم تتغير تلك القيمة لـ 76 شركة أخرى. وسجلت مجموعة برقان القابضة أعلى ارتفاع في قائمة الأسهم المرتفعة بزيادة بلغت 94,1٪ لتلتها شركة المدينة للتعمول والاستثمار بارتفاع نسبته 84,2٪ ثم شركة هيتس تيليكوم القابضة بنسبة 79,6٪ في حين حققت شركة الاستثمارات الصناعية أعلى خسارة في قيمتها ضمن قائمة الأسهم المنخفضة بهبوط بلغت نسبته 38,9٪ لتلتها في التراجع الشركة الأولى للتأمين التكافلي بخسارة 23,9٪ من قيمتها ثم شركة سناب العقارية بنسبة 18,9٪. وتصدر الإشارة إلى أن 4 قطاعات من إجمالي 8 قطاعات في السوق حققت ارتفاعا في قيمتها وحققت قطاعات غير الكويتية أعلى ارتفاع بلغت نسبته 6,9٪، تلاه قطاع الاستثمار بارتفاع نسبته 2,8٪ بينما حقق قطاع التأمين أكبر تراجع عندما انخفضت قيمة شركته بنحو 4,1٪ تلاه في التراجع قطاع الخدمات بنحو 2,8٪.